الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الاستثمارات» تؤسس شركة قابضة بـ 6 ملايين دولار

قالت شركة الاستثمارات الوطنية، إنها أسست شركة قابضة برأسمال 6 ملايين دولار.
وأضافت الشركة في بيان للبورصة امس، ان الهدف من تأسيس الشركة تملك استثمار في لبنان بناء على تعليمات الجهات الرسمية بالجمهورية اللبنانية.
وأوضحت الشركة، أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي على بيانات الشركة في الوقت الحالي، وفقا للبيان. وأعلنت استثمارات في 13 أغسطس الماضي، أن إحدى شركاتها المملوكة بالكامل في لبنان، قامت ببيع إحدى وحداتها العقارية بمبلغ 2,7 مليون دولار.

العبدالله أكد ضرورة معالجة المعوقات أمام الاتحاد الجمركي الخليجي

السعودية: دول التعاون أمامها فرصة لتكون سادس أكبر اقتصاد في العالم

ولي ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان مترئسا الاجتماع

الشيخ محمد العبدالله لدى مشاركته بالاجتماع

الرياض ـ كونا: قال ولي ولـي العهـد النائـب الثانـي لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان امس الخميس إن دول مجلس التعاون الخليجي أمامها فرصة لأن تكون أكبر سادس اقتصاد في العالم «إذا عملت بالشكل الصحيح في الأعوام المقبلة».

جاء ذلك خلال كلمة له ألقاها خلال أعمال الاجتماع الأول لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة اعماله بقصر المؤتمرات بالرياض بمشاركة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير العدل بالوكالة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بالوكالة الشيخ محمد العبدالله.

وأكد بن سلمان أن «دول المجلس تحاول أن تستغل هذه الفرص خصوصا أننا في عصر تشوبه الكثير من التقلبات الاقتصادية في العالم مما نحتاج إلى أن نتكتل في عصر التكتلات».

واضاف: «اننا نريد من هذا الاجتماع ان ننطلق بهذه الهيئة نحو تحقيق الأهداف المرجوة لقادة دول مجلس التعاون وشعوبها لتحقيق النمو والازدهار».

وأضاف ولي ولي العهد السعودي «أنه تم تحقيق الكثير من الانجازات في الفترة الماضية والتي عادت بالفائدة على أوطاننا وشعوبنا»، مشيرا إلى أن «هناك الكثير من الفرص التي نستطيع أن نحققها لكي نضمن الازدهار الاقتصادي والنمو في دول مجلس التعاون وكذلك ضمن أمن الإمدادات والأمن الاقتصادي».

وبدوره، اكد الشيخ محمد العبدالله في كلمة خلال الاجتماع ان من اهم الملفات التي يجب ان توليها هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية في مجلس التعاون جل اهتمامها في المرحلة المقبلة معالجة المعوقات التي تواجه الاتحاد الجمركي الخليجي.

واستعرض الشيخ محمد العبدالله في كلمته اهم هذه المعوقات والتي تشمل موضوع الحماية الجمركية وحماية الوكيل المحلي ومعالجة موضوع انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود او غير جمركية والتحصيل المشترك.

وأضاف أنها تشمل كذلك توزيع الحصيلة الجمركية ووضع المناطق الحرة بما يتفق مع الاتحاد الجمركي وإنهاء الدور الجمركي في المنافذ البينية وتفعيل دور منافذ الدخول الاولى، لافتا الى ان هذه الموضوعات اخذت وقتا طويلا من النقاش والبحث من قبل لجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الفنية المتخصصة ولم تتم معالجتها حتى هذا التاريخ.

وفيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، اكد الشيخ محمد العبدالله ان استكمال السوق يتطلب فتح المجال لمواطني مجلس التعاون لممارسة كل الأنشطة الاقتصادية وإلغاء أي استثناءات قائمة اضافة الى تطبيق المعاملة الوطنية في جميع المجالات الاقتصادية.

وأشار في هذا الصدد الى ضرورة تطبيق المساواة بين مواطني دول المجلس دون تفريق او تمييز حسب ما نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة خاصة في المجالات العشرة المنصوص عليها في الاتفاقية.

واعرب عن تأكيد الكويت على أهمية المقترحات والمضامين التي احتوى عليها تصور السعودية حول برنامج عمل الهيئة لتطوير العمل المشترك في الجانبين الاقتصادي والتنموي حتى عام 2025 الذي اقرته اللجنة الوزارية التحضيرية لاجتماع الهيئة التي عقدت بالرياض الاسبوع الماضي.

وأوضح ان هذا التصور شمل مراجعة وتطوير منظومة التشريعات المرتبطة بالعمل الخليجي المشترك الاقتصادي والتنموي المشترك ومراجعة تطوير آلية العمل منظومة اللجان وفرق العمل وتقييم حالة المشاريع والبرامج الاقتصادية والتنموية وبحث امكانية اقامة مشاريع وبرامج جديدة تسهم في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وصولا للوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون بحلول عام 2025.

وشدد على ان الكويت تولي اهتماما كبيرا لهذه الهيئة نظرا لطبيعة المهام والاختصاصات التي انيطت بها وفقا لقرار المجلس الاعلى لمجلس التعاون في اللقاء التشاوري الـ16 الذي عقد في شهر مايو الماضي لاسيما فيما يتعلق بالنظر في السياسات والتوصيات والدراسات والمشاريع التي تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والتنموية.

ولفت الى ان الهيئة تعنى كذلك بتشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة ومتابعة تنفيذ قرارات واتفاقيات وانظمة مجلس التعاون في الشأن الاقتصادية والتنموي والتي من شأنها تسريع العمل الاقتصادي الخليجي المشترك وإزالة كافة المعوقات التي تعترض المشاريع التكاملية وصولا الى اعلى درجات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

وشدد الشيخ محمد العبدالله في كلمته على ان امام الهيئة مهام جسام ومسؤوليات كبيرة وتحديات تتطلب من الجميع تكاتف الجهود في معالجة كافة أوجه القصور التي تعترض العمل الخليجي المشترك وخاصة في الشأن الاقتصادي والتنموي.

وأعرب باسمه واسم الكويت عن خالص التقدير والاشادة برؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى الخليجي بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك وبخاصة مبادرة تشكيل الهيئة العليا للشؤون الاقتصادية والتنموية لدورها الكبير في تفعيل وتطوير مجلس التعاون.

كما تقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للمملكة العربية السعودية ملكا وحكومة وشعبا على كرم الضيافة وحسن الاستقبال وللامين العام لمجلس التعاون د. عبد اللطيف الزياني ولكافة العاملين بالأمانة العامة على حسن الاعداد والتحضير لهذا الاجتماع.

يذكر ان هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية تشكلت بموجب قرار صدر عن اللقاء التشاوري الـ 16 الذي عقده المجلس الأعلى الخليجي في مايو الماضي بتشكيل هيئة عالية المستوى من الدول الأعضاء تسمى (هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية) تهدف إلى بحث ومناقشة المواضيع الاقتصادية والتنموية التي تهم الدول الأعضاء واتخاذ القرارات اللازمة حيالها.

كما تهدف الهيئة الى النظر في السياسات والتوصيات والدراسات والمشاريع التي من شأنها تطوير التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في هذه المجالات والتعامل الفعال مع المستجدات الاقتصادية والتنموية الإقليمية والعالمية ومتابعة تنفيذ وتسريع قرارات واتفاقيات وأنظمة مجلس التعاون المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتنموي والنظر في الموضوعات التي تحال إليها من قبل المجلس الأعلى وترفع لها من اللجان الوزارية في إطار المجلس.

تأكيد كويتي على ضرورة تطبيق المساواة بين مواطني دول المجلس دون تفريق لاستكمال السوق الخليجية المشتركة

البيان الختامي: 5 أولويات للارتقاء بالعمل الخليجي المشترك

أكدت الهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في البيان الذى أصدرته في ختام اجتماعها امس الخميس ان مَمثلي الدول الأعضاء حددوا خمس أولويات أساسية تحظى بالاهتمام والمتابعة الفورية شملت اتخاذ جميع القرارات والخطوات التنفيذية التي من شأنها الارتقاء بالعمل الاقتصادي الخليجي المشترك وتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال ووضع جميع القرارات الاقتصادية التي سبق اتخاذها ولم تنفذ أو نفذت بشكل جزئي موضع التنفيذ الكامل والسريع واعتماد الآليات اللازمة لذلك.

كما شملت إجراء مراجعة شاملة للسياسات والبرامج والمبادرات الاقتصادية والتنموية لمجلس التعاون بهدف تطويرها وضمان كفاءتها وفاعليتها وفقا لأفضل الممارسات الدولية المتبعة وتهيئة جميع العوامل القانونية والهيكلية والمالية والبشرية اللازمة لتطوير البعد الاقتصادي للعمل الخليجي المشترك والوصول به إلى المستويات المتقدمة.

وتضمنت هذه الأولويات وفقا للبيان الاهتمام بجميع المواضيع والأمور ذات الصلة بالشأن الشبابي وتوفير جميع أوجه الدعم والمساندة للابتكار ولرواد الأعمال من الشباب على النحو الذي يكرس دورهم كرافد أساسي من روافد الاقتصاد الخليجي ومعين لا ينضب للأفكار الجديدة والمبدعة في الأنشطة الاقتصادية كافة.

كما تم خلال الاجتماع اعتماد النظام الداخلي للهيئة الجديدة وآلية عملها والاتفاق على النواحي التنظيمية والإدارية المتعلقة بإنشائها وبرنامج العمل الخاص بها خلال الفترة المقبلة.

وأكد المشاركون في الاجتماع على الحاجة الملحة لمزيد من التطوير في القطاعات الاقتصادية القائمة بحيث تسهم بصورة أكبر في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتخلق روافد ومسارات متعددة إضافة الى المسار الخاص بالقطاع النفطي وذلك عبر مرونة عالية وقدرة فائقة على استقطاب الاستثمارات ورفع تنافسية قطاعاتها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، تم تحديد عدد من الخطوات التي يجب أن تصاحب هذا التوجه الطموح وفي مقدمتها مضاعفة كفاءة البنى الأساسية التحتية والمعلوماتية والمعرفية الحالية والاستمرار في تطوير النظام التعليمي عبر مراحله المختلفة وتعزيز قدرته على تخريج كوادر بشرية مؤهلة وتحديث بنية الإطار التشريعي على نحو محفز لنمو الاستثمار ومواكب للمستجدات الراهنة. وشملت هذه الخطوات كذلك إيجاد المزيد من قنوات وأدوات التمويل المبتكرة التي توفر الدعم اللازم للأفكار والمبادرات الابتكارية، وذلك على صعيد المشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

المعروض العالمي ارتفع 800 ألف برميل يومياً في أكتوبر

وكالة الطاقة: إنتاج «أوبيك» يحلق لمستوى قياسي

رويترز: حذرت وكالة الطاقة الدولية، امس، من أن سوق النفط قد يعاني زيادة في الفائض بنهاية العام القادم إذا لم يتم تفعيل اتفاق «أوبيك» لخفض الإنتاج، حيث يسهم المنتجون حول العالم في رفع المعروض تزامنا مع ضعف الطلب.

وقالت الوكالة في تقريرها الشهري عن سوق النفط إن المعروض العالمي ارتفع بمقدار 800 ألف برميل يوميا في أكتوبر إلى 97,8 مليون برميل يوميا، بفعل ارتفاع إنتاج «أوبيك» وبعض المنتجين من خارجها مثل روسيا والبرازيل وكازاخستان وكندا.

وأشارت الوكالة إلى أن إنتاج الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ارتفع إلى مستوى قياسي جديد بزيادة قدرها 230 ألف برميل يوميا إلى 33,83 مليون برميل يوميا خلال الشهر الماضي.

وحول اجتماع «أوبيك» في فيينا نهاية الشهر الجاري لمناقشة اتفاق خفض الإنتاج، قالت الوكالة إنه بغض النظر عن النتائج فإن الاجتماع سيؤثر بشكل كبير على سوق النفط، مضيفة أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق واستمرت بعض الدول في زيادة إنتاجها فإن السوق سيعاني زيادة الفائض على مدار السنة مع احتمال ضئيل لارتفاع الأسعار وربما تراجعها خلال العام القادم.

وتتوقع الوكالة ارتفاع إنتاج الدول من خارج «أوبيك» بمقدار 500 ألف برميل يوميا خلال العام القادم مقارنة بانخفاض بلغ 900 ألف برميل خلال العام الحالي، ما يعني أنه ستتم زيادة المخزونات خلال 2017 إذا لم تفعل «أوبيك» اتفاقا لخفض الإنتاج.

وذكرت الوكالة أن إيران رفعت الإمدادات إلى معدل ما قبل العقوبات البالغ 3,72 مليون برميل يوميا في أكتوبر لتصبح أسرع مصدر في العالم لنمو المعروض النفطي في 2016.

وأوضحت ان مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تراجعت للشهر الثاني على التوالي في سبتمبر وانخفضت 17,1 مليون برميل إلى 3,068 مليارات برميل.

وفيما أبقت الوكالة على توقعاتها لنمو الطلب خلال العام الحالي عند 1,2 مليون برميل يوميا، فيما تتوقع تزايد الاستهلاك بنفس الوتيرة خلال العام المقبل.

وقالت الوكالة «يوجد حاليا القليل من الأدلة التي توحي بأن النشاط الاقتصادي مزدهر بدرجة كافية لتحقيق زيادة الطلب على النفط وأن أي حافز طرح في نهاية عام 2015 أو مطلع 2016 عندما كانت أسعار النفط أدنى من 30 دولار للبرميل قد انتهى الآن».

العراق: الكويت مستعدة لإمدادنا بمعدات إطفاء حرائق الآبار

قالت وزارة النفط العراقية في بيان نشرته على موقعها الالكتروني، إن الكويت لديها استعداد خلال الفترة المقبلة لتلبية احتياجات العراق من المعدات والآليات التخصصية في إطفاء حرائق الآبار النفطية.

وأوضحت الوزارة في بيان أمس، ان المعدات تعتبر مساندة للجهود الوطنية في الإسراع بعملية إطفاء الحرائق المفتعلة في حقل القيارة النفطي والمنشآت النفطية الأخرى.

وكانت الكوادر الفنية والهندسية أخمدت حرائق بـ 6 آبار نفطية بحقل القيارة، في بداية سبتمبر الماضي. وكانت هناك 3 آبار تقع خارج سيطرة القوات الأمنية، وتنتظر الفرق الهندسية والفنية تحرير تلك المناطق للإسراع بإطفائها.

انعكاس سلبي لتطبيق التعرفة الجديدة على قيمة العقار وأسعار التأجير

«اتحاد العقاريين»: 1150٪ زيادة الكهرباء في العقار «التجاري»

طارق عرابي

قالت مديرة إدارة البحوث والتخطيط في وزارة الكهرباء والماء م.سهيلة معرفي، ان عدم ترشيد الطاقة يستنزف انتاج النفط الكويتي خلال العشرين عاما القادمة، محذرة من خطورة استمرار معدلات استهلاك الكهرباء والماء على وضعها الحالي.

واضافت معرفي خلال الندوة التي نظمها اتحاد العقاريين مساء امس الاول تحت عنوان «سبل ترشيد استهلاك الكهرباء والماء» أنه في حال استمرار معدلات الاستهلاك الحالية على نفس معدلها فإن من المتوقع ان يستهلك ويتبخر إنتاج الكويت النفطي في توليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه بحلول العام 2030.

وأضافت ان قانون شرائح الاستهلاك الجديد صدر بعد نحو 30 عاما على تقديم أول دراسة، لافتة إلى ان الامر الذي أدى بالوزارة لتقديم هذه الدراسات هي زيادة حجم الاستهلاك المبالغ فيه في المجمعات والأسواق التجارية.

وأوضحت معرفي ان الوزارة قدمت حزمة حلول بالتعاون مع عدة جهات لتقليل معدلات الاستهلاك منها «كود البناء الجديد» والمواصفات الفنية التي يشتمل عليها في تغيير نمط البناء والتصماميم الداخلية، داعية إلى ضرورة تطبيق فكرة المباني الخضراء لخفض معدلات استهلاك الطاقة.

من جانبه، قال عضو اتحاد العقاريين م.سعود الصقر إن نسبة زيادة الكهرباء في العقار التجاري بعد تطبيق قانون التعرفة الجديد ستصل إلى 1150٪، مشيرا الى أن هذا القرار لم يتخذ بناء على دراسات مستفيضة ما يتطلب ضرورة إعادة النظر لرفع الأعباء عن السوق الذي ستنعكس عليه التعرفة الجديدة سلبا سواء من حيث قيمة العقار أو أسعار التأجير.

وتطرق الصقر إلى ان التطوير العقاري يمر بثلاث مراحل، الأولى: مرحلة ما قبل التصميم، والثانية: التصميم والتنفيذ، والثالثة: إدارة وتشغيل العقار، مبينا أن يجب أن يراعى في مرحلة ما قبل التصميم وضع هدف ترشيد الطاقة كأحد أهم أهداف المشروع مع استعراض طرق توفير الطاقة الطبيعية والتكنولوجية.

ونادى الصقر بضرورة تطبيق آلية تبريد الضواحي للاستفادة من نتائجها، خصوصا أن الكويت كانت أول دولة خليجية تطبق هذه الآلية في مدينة الأحمدي.

من جهته، طالب أمين سر اتحاد العقاريين قيس الغانم وزارة الكهرباء والماء بضرورة إعادة النظر في شريحة الكهرباء الخاصة بالقطاع التجاري والجلوس مع مسؤولي البلدية لتعديل بعض القوانين، وإعادة تأهيل المباني القديمة حتى تتماشى مع العصر الحديث.

من جانبه، قال الامين العام لاتحاد العقاريين احمد الدويهيس في افتتاح الندوة ان القانون الخاص برفع تعرفة الاستهلاك الكهربائي والذي سينفذ خلال الربع الثاني من العام المقبل سيؤثر بصورة كبيرة على اوضاع السوق العقاري من جوانب عدة ابرزها اسعار العقارات والمداخيل «الموارد المالية عن القيمة الإيجارية»، متوقعا أن يؤدي ذلك الامر إلى تراجع دخل العقارات الاستثمارية والتجارية تراجعها بشكل كبير.